



الإطار 1

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الأول: استئصال الفقر
والجوع الشديدين

الغاية 1: بين 1995 و2015، إنقاص
نسبة من يقل دخلهم عن دولار
واحد في اليوم إلى النصف

الغاية 2: بين 1995 و2015، إنقاص
نسبة الذين يعانون من الجوع إلى
النصف

الهدف الثاني: تحقيق التعليم
الابتدائي الشامل

الغاية 3: ضمان كون الأطفال في
كل مكان، الصبيان والبنات على
نحوٍ مماثل، قادرين بحلول العام
2015 على إكمال المقرّر التعليمي
للمدارس الابتدائية

الهدف الثالث: الحض على المساواة
بين الجنسين وتمكين النساء

الغاية 4: إزالة الفوارق بين
الجنسين في التعليم الابتدائي
والثانوي، والمفضّل حدوث ذلك
بحلول العام 2005؛ وفي جميع
مستويات التعليم خلال فترة لا
تتجاوز العام 2015

الهدف الرابع: تخفيض نسبة
وفيات الأطفال

الغاية 5: بين عاميّ 1990 و2015،
تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون
سنّ الخامسة بمقدار الثلثين

يتبع في الصفحة التالية

المنظرات بشأن التنمية على ثلاث مجموعات من المسائل. الأولى هي الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قويّة وحكّم صالح. لفرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد. والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعيّة وإشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم وبلدانهم. وهي مسألة يواصل التقرير مناقشتها لها. وهذه المسائل كلّها حاسمة في التنمية البشريّة المستدامة، وما زالت تستحقّ إيلاها الأولويّة في صنع القرار. لكنّها تفضل عن عامل رابع يتمّ استعراضه هنا، هو القيود البنيويّة التي تعيق النمو الاقتصاديّ والتنمية البشريّة. ويقترح تعاهد التنمية للألفية، المقدم في هذا التقرير، نهجاً لسياسة تحقّق أهداف التنمية للألفية وتبدأ بالتعامل مع هذه القيود.

تمثّل المملكيّة الوطنيّة - من جانب الحكومات والمجتمعات - مبدأً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية للألفية. وفي الواقع أن في استطاعة الأهداف تعزيز النقاش الديمقراطي، كما يُرجح أن يقوم القادة بالإجراءات العملية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف عندما يكون هناك ضغط من المجموعات السكانية المهتمة بالمشاركة.

لن تنجح الأهداف إلا إذا كانت تعني شيئاً لآلاف الملايين من الأفراد الذين تتوجّه إليهم. ويجب أن تصبح الأهداف واقعاً وطنياً يحتضنه أصحاب الشأن - الناس والحكومات. إنّها مجموعة من النقاط المرجعيّة لتقييم التقدّم - وتمكين الفقراء من محاسبة القادة السياسيين. وهي تساعد الناس في الكفاح من أجل أنواع السياسات والإجراءات التي تخلق وظائف لائقة وتحسّن الوصول إلى المدارس وتقتلع الفساد. كما أنّها التزامات يتعهد بها القادة القوميون الذين يجب أن يتحمّلوا المسؤولية عن تحقيقها أمام ناخبينهم.

يمكن لتبني هذه الأهداف من قبل المجتمعات المحلية أن يحفز النقاش السياسي الدائر حول أداء

افتتح القرن الجديد بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة. فإعلان الأمم المتّحدة للألفية، الصادر سنة 2000 والمتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق، ألزم البلدان - الغنيّة والفقيرة - ببذل كلّ ما تستطيعه لاستئصال الفقر، وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانيّة، وتحقيق السلام والديموقراطية والاستدامة البيئيّة. ووعده قادة العالم بالعمل معاً على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول سنة 2015 أو قبل ذلك.

تُزَم أهداف التنمية للألفية، المنبثقة من إعلان الألفية، بلدان العالم ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخل غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة (الإطار 1). وتتضمّن أيضاً إجراءات تقوم بها البلدان الغنيّة لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاريّ معها ونقل التّقانات إليها. وقد وُضع إطاراً لهذه الشراكة بين البلدان الغنيّة والفقيرة في «إجماع مونتيراي»، في مارس/ آذار 2002، وأعيد توكيده في القمة العالميّة للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر/ أيلول 2002، وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

من الصعب التفكير في وقت يكون أكثر مؤاتة لحشد الدعم لمثل هذه الشراكة العالميّة؛ إذ شهد العالم سنة 2003 نزاعاً أعنف حتى من ذي قبل، مصحوباً بتصاعد التوتر الدولي والخوف من الإرهاب. ولربّما يحاول البعض إثبات وجوب إبقاء الحرب على الفقر في منزلة ضئيلة الشأن إلى حين تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب، لكنهم مخطئون في ذلك. فالحاجة إلى استئصال الفقر لا تتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك؛ إذ يجب أن يسهم القضاء على الفقر في الوصول إلى عالم أكثر أمناً. وهذه هي رؤية إعلان الألفية.

يتطلّب التعامل مع الفقر إدراك أسبابه، ويعمّق هذا التقرير ذلك الإدراك بتحليل الأسباب الأساسيّة لفشل التنمية. في تسعينات القرن العشرين، تركّزت

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الهدف الخامس: تحسين الصحة
الأمومية

الغاية 6: بين عامي 1990 و2015،
تخفيض معدل وفيات النساء إبان
الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع

الهدف السادس: مكافحة فيروس
نقص المناعة البشرية/متلازمة
نقص المناعة المكتسب (الإيدز/
السيدا) والملاريا وأمراض أخرى

الغاية 7: بحلول العام 2015، وقَّفت
نهائي لانتشار فيروس نقص
المناعة/الإيدز، ومتابعة ما بُدئ من
العمل على عكس اتجاههما

الغاية 8: بحلول العام 2015، وقَّفت
نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراض
رئيسية أخرى ومتابعة ما بُدئ من
العمل على عكس اتجاهه

الهدف السابع: ضمان الاستدامة
البيئية

الغاية 9: دمج مبادئ التنمية
المستدامة في سياسات البلد
وبرامجه، وعكس الاتجاه في
خسارة الموارد البيئية

الغاية 10: بحلول العام 2015،
إنقاص نسبة منعدمي فرصة
الحصول على مياه الشرب المأمونة
إلى النصف

الغاية 11: بحلول العام 2020،
تحقق تحسُّن هام في حياة ما لا
يقل عن مئة مليون من القاطنين
في أحياء فقيرة مكتظة

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية
شاملة للتنمية

الغاية 12: مزيد من التطوير لنظام
تجاري ومالي منفتح، متوقع
السُّلوك، غير تمييزي (يشمل
الالتزام بالحكم الصالح والتنمية
وتخفيض الفقر

يتبع في الصفحة التالية

بالتزاماتهم السياسية، فيما توفّر لهم أهداف الألفية
أداة لمساءلة حكوماتهم.

يجب تسريع وتيرة التقدم بشكل جذري، لأن أهداف
التنمية للألفية لن تتحقق باتّباع النهج المعتاد

شهدت الأعوام الثلاثون الماضية تحسُّناً جذرياً في
العالم النامي. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع بمقدار
ثمان سنوات؛ وحُفِّضت الأمية إلى النصف تقريباً،
لتصل إلى خمسة وعشرين بالمئة. وفي شرقي آسيا،
تدنى عدد السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار
أميركي واحد يومياً إلى النصف تقريباً في العقد
الأخير من القرن العشرين.

مع ذلك، ما زالت التنمية البشرية تتقدّم ببطء
شديد؛ وكانت التسعينات من القرن الماضي عقد اليأس
بالنسبة إلى العديد من البلدان؛ إذ هناك نحو 54 بلداً
أفقر حالياً اليوم مما كانت عليه سنة 1990. ففي 21 بلداً،
تزداد نسبة السكّان الذين يجوعون؛ وفي 14 بلداً، يموت
عدد أكبر من الأطفال قبل بلوغهم الخامسة؛ وفي 12
بلداً، تقلص أعداد الملتحقين بالمدارس الابتدائية؛ وفي
34 بلداً، انخفض متوسط العمر المتوقع. وكانت مثل هذه
الانتكاسات في القدرة على البقاء نادرة في السابق.

ثمة مؤشر آخر على أزمة التنمية هو تراجع دليل
التنمية البشرية (وهو قياسٌ تلخيصيٌ لثلاثة أبعاد
للتنمية البشرية: العيش حياة مديدة ومعافاة، والتعلّم،
ومستوى المعيشة اللائق) في 21 بلداً. وكان ذلك أيضاً
نادر الحدوث قبل أواخر الثمانينات في القرن
العشرين، لأنّ الخصائص التي تُكتسب من خلال دليل
التنمية البشرية نادراً ما تُفقد.

إذا تواصل التقدم العالمي بالوتيرة نفسها كما في
العقد الأخير من القرن الماضي، فلن تكون هناك فرصة
حقيقية للوفاء إلاّ باتّين من أهداف التنمية للألفية:
هما تخفيض فقر المدخيل، ونسبة منعدمي فرصة
الحصول على مياه مأمونة، بمقدار النصف - ويعود
الفضل في هذين المجالين أساساً إلى الصين والهند.
على الصعيد الإقليمي، لن تتمكن إفريقيا جنوب
الصحراء، بنسبة التقدم الحالية، من الوصول إلى
الأهداف المتعلقة بالفقر حتى سنة 2147، وتلك المتعلقة
بوفيات الأطفال حتى سنة 2165. أما بالنسبة إلى
فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب (الإيدز/السيدا) والجوع، فإنّ الاتجاهات في
الاقليم إلى الارتفاع - لا إلى الانخفاض.

يشير بقاء كثير من دول العالم بعيدة عن تحقيق
أهداف الألفية، في الإثنتي عشرة سنة الباقية حتى

الحكومة، لا سيّما عندما تتوفّر البيانات غير المتحيّزة.
وتعلّق على باب قاعة الاجتماعات العامة في كل قرية.
كما يمكن أن تصبح برامج لحملات السياسيين، مثلما
جرى في حملة «انعدام الجوع» للرئيس البرازيلي لويس
إناسيو «لولا» دا سيلفا للقضاء على الجوع التي كانت
جزءاً من بيان رسمي بالأهداف في سعيه إلى الرئاسة.
هناك دور مهمّ تقوم به مجموعات المجتمع المدني -

من المنظّمات الأهلية إلى المجموعات النسائية إلى
شبكات المنظّمات اللاّحكومية - في المساعدة على
تحقيق التقدم نحو هذه الأهداف ومراقبتها. لكنّ
الأهداف تتطلّب أيضاً دولاً قادرة وفعّالة تستطيع الوفاء
بالتزامات التنمية التي قطعها، كما تتطلّب تعبئة شعبية
لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم
هذه التعبئة الشعبية ثقافات سياسية تشاركية مفتوحة.

تضع الإصلاحات السياسية، شأنها شأن لامركزية
الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية،
صنع القرار في موقع أكثر قرباً من الشعب وتعزّز
الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف. وقد حققت
اللامركزية تحسينات هامة حيثما نجحت - كما في
أنحاء من البرازيل والأردن وموزامبيق والولايات الهندية
كيرالا وماديا براديش والبنغال الغربية. ويمكن أن تقود
إلى خدمات حكومية تستجيب بسرعة أكبر لحاجات
الناس، وتعرّي الفساد، وتخفّض الغياب المتكرّر.

لكنّ اللامركزية صعبة، ولكي تنجح، فإنها تتطلّب
سلطة مركزية قادرة، وسلطات محلية ملتزمة ومخوّلة
سلطات مالية، ومواطنين مشاركين بنشاط في مجتمع
مدني جيّد التنظيم. ففي موزامبيق، زادت السلطات
المحلية الملتزمة، ذات التفويض المالي، التغطية
التلقيحية والاستشارات للحوامل قبل الولادة بنسبة
80 بالمئة؛ متغلبّة على محدوديات القدرات المتوفرة،
بالتعاقد مع منظّمات غير حكومية ومزوّدي خدمات
محلّيين على المستوى البلدي.

كذلك بيّنت التجارب الحديثة العهد كيف يمكن أن
تؤدي الحركات الاجتماعية إلى مزيد من المشاركة في
صنع القرار، كما في المراقبة العامة للميزانيات
المحلية. في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، أدّت
المراقبة العامة للميزانيات المحلية إلى حدوث تحسينات
كبيرة في الخدمات. ففي سنة 1989، كانت المياه
المأمونة تصل إلى ما يقلّ بقليل عن نصف سكّان
المدينة. بعد سبع سنوات، صارت تصل إلى الجميع
تقريباً. وقد تضاعف الالتحاق بالمدارس الابتدائية في
تلك الفترة، كما توسّعت المواصلات إلى مناطق نائية.

تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تحسين الخدمات
الأساسية وتساعد في حفز الإرادة السياسية وتدعمها.
وهكذا يضغط المواطنون العاديون على زعمائهم للوفاء

الإطار 1 (تابع)

أهداف التنمية للألفية وغاياتها

الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقلّ الدول نمواً (بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات والحصص المحددة، وبرنامج معزّز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاءً للبلدان المتلزّمة بتخفيض الفقر)

الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قُطرية ودولية لجعل الديون قابلةً للتحمّل على الأمد الطويل

الغاية 16: بالتعاون مع الدول النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سنّ الشباب

الغاية 17: بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمين فُرص الحصول على عقاقير جوهريّة في الدول النامية بأسعار محمولة

الغاية 18: بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة، وبخاصة تقانات المعلومات والاتصالات، متوفّرة

ثمة أزمة اقتصادية كامنّة تحت كل هذه الأزمات. فتلك البلدان ليست فقط شديدة الفقر، وإنّما معدّلات نموّها أيضاً بطيئةً بشكل مرّوع.

في تسعينات القرن العشرين، كان متوسط نموّ الدّخل للفرد أقلّ من 3 بالمئة في 125 من البلدان النامية والانتقالية؛ كما هبط معدّل الدخل الفرديّ في 54 منها. ومن بين الأربعة والخمسين بلداً ذات المداخيل المتراجعة، يوجد 20 في إفريقيا جنوب الصحراء و17 في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلّة وستة في أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي وستة في شرقيّ آسيا وخمسة في البلدان العربيّة. وهي تشمل العديد من البلدان ذات الأولويّة، لكنها تشمل أيضاً بعض البلدان ذات التنمية البشريّة المتوسطة.

هناك بلدان يقلّ في الغالب تركيزُ الاهتمام العام عليها، هي تلك التي تتقدّم بشكل جيّد؛ لكنّها تستثني مجموعات أو مناطق معيّنة، أو تخلّفها وراءه الركب. وعلى كل البلدان أن تتعامل مع التفاوتات البارزة بين المجموعات - بين الرجال والنساء، بين المجموعات الإثنيّة، بين الأعراق، بين المناطق الحضرية والريفية. ويتطلّب القيام بذلك، النظر إلى ما وراء متوسطات البلدان.

ثمة بلدان عديدة تُظهر متوسطاتها القومية تقدّماً كافياً نحو أهداف الألفية، وفقاً للتواريخ المستهدفة، لكنّها تضمّ جيوباً عميقة من الفقر. فالإنجاز الصينيّ الرائع، المتمثّل في رفع 150 مليون نسمة من فقر المداخيل في تسعينات القرن العشرين، تركّز في الأقاليم الساحلية، فيما جيوب الفقر العميقة باقية على حالها. وكان التقدّم الاقتصادي في بعض الاقاليم الداخلية أبطأ بكثير مما هو عليه في بقية البلاد.

في عدد من البلدان، يمكن الوفاء بأهداف الألفية على نحو أسهل بمجرد تحسين ظروف أناس ذوي أحوال حسنة بالفعل؛ وتوحي الأدلّة بأنّ ذلك حاصل في قطاع الصحة. لكن هذا النهج ينطبق على نصّ أهداف الألفية لا على روحها. فالنساء وسكّان الأرياف والأقليات الإثنيّة وغيرهم من الفقراء يتقدّمون دون سرعة تقدّم المتوسطات القومية - أو لا يظهرون أي تقدّم - حتى وإن كانت البلاد ككل تتقدّم باتجاه أهداف الألفية.

من بين 24 بلداً لديها بيانات دون المستوى القومي عن الوفيات بين الأطفال بين أواسط الثمانينات وأواسط التسعينات من القرن العشرين، لم تضيق سوى ثلاثة فقط الفجوة في معدّلات الوفيات دون سنّ الخامسة بين المجموعات الأغنى والأفقر. ويمكن إيجاد أنماط مماثلة في معدّلات إكساب المناعة والالتحاق بالمدارس وإكمال الدراسة. وثمة ميل في المناطق الفقيرة إلى استثناء النساء من التقدّم الإجماليّ نحو أهداف الألفية.

العام 2015، إلى حاجة ملحة لتغيير المسار؛ غير أنّ النجاحات الماضية تبيّن ما هو الممكن حتى في البلدان الفقيرة جداً. فقد تمكّنت سريلانكا بين عامي 1945 و1953 من زيادة متوسط العمر المتوقّع 12 سنة. وتقدّم بوتسوانا مثلاً آخر ملهماً، حيث قفزت الأعداد الصافية للملتحقين بالمدارس الابتدائية من 46 بالمئة عام 1960 إلى 91 بالمئة تقريباً في عام 1980. لدى العالم اليوم مواردٌ ومهاراتٌ أعظم من ذي قبل للتعامل مع تحديات الأمراض المعدية، والإنتاجية المتدنية، والافتقار إلى الطاقة النظيفة والمواصلات، والافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف والصرف الصحيّ والمدارس والرعاية الصحيّة. وتكمن المسألة في تحديد السبيل الفضلى لاستخدام هذه الموارد والمهارات المعرفية لإفادة الناس الفقراء.

ثمة مجموعتان من البلدان تحتاجان إلى إدخال تغييرات ملحة على مسارهما. الأولى هي البلدان التي تجمع بين تدني التنمية البشرية وسوء الأداء نحو تحقيق الأهداف. بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة. والثانية هي البلدان التي تتقدّم نحو تحقيق الأهداف بشكل جيّد، مع بقاء جيوب عميقة من الفقراء مخلفةً وراء الركب.

يوجد 59 بلداً ذا أولوية قصوى ومتقدمة، حيث يقوِّض الإخفاق في التقدّم والتدني الرهيب في مستويات البدء بالعمل كثيراً من الأهداف. وعلى هذه البلدان بالذات، يجب أن يتركز اهتمام العالم.

في تسعينات القرن العشرين، واجهت هذه البلدان كثيراً من الأزمات:

- فقر المداخيل: في 73 من 76 بلداً لديها بيانات، ازدادت معدّلات الفقر؛ المرتفعة أصلاً.
- الجوع: في 91 بلداً، يجوع أكثر من شخص واحد من بين كلّ أربعة؛ والوضع عاجزٌ عن التحسّن أو أنه يزداد سوءاً. كما ازداد معدّل الجوع في 12 بلداً.
- البقاء: في 41 بلداً، ارتفع معدّل الوفيات عند الأطفال دون الخامسة في تسعينات القرن العشرين؛ وفي 7 بلدان، لن يشهد ما معدّله طفل واحد تقريباً من أصل أربعة سنّته الخامسة.
- الماء: في 9 بلدان، لا يحصل أكثر من شخص بين كلّ أربعة على الماء النظيف، والوضع عاجزٌ عن التحسّن أو أنه يزداد سوءاً.
- الصرف الصحيّ: في 51 بلداً، لا يصل أكثر من شخص بين كلّ أربعة إلى الصرف الصحيّ الملائم؛ والوضع عاجزٌ عن التحسّن أو أنه يزداد سوءاً.

يجب أن ينصب اهتمام السياسات العالمية على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية

إنّ تعاهد التنمية للألفية هو خطة عمل تستهدف أساساً بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة، الأشدّ احتياجاً إلى الدعم

يجب أن ينصبّ اهتمام السياسات العالمية على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية. فهي لن تفي بأهداف الألفية حتماً دون إدخال تغييرات فورية على مسارها. وبأخذ ذلك في الحسبان، يقدم التقرير خطة عمل جديدة تستهدف أساساً تلك البلدان، ألا وهي تعاهد التنمية للألفية.

لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان أن تصل إلى عتبات أساسية في مجالات رئيسية عدّة: الإدارة والصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافذ إلى الأسواق. وإذا لم يصل بلد ما إلى العتبة المحددة لأيّ من هذه المجالات، فمن الممكن أن يقع في «شرك الفقر».

تحاول بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة في معظمها أن تصل إلى هذه العتبات، ومع ذلك فإنها تواجه عقبات هيكلية عميقة الجذور يصعب أن تتغلب عليها بمفردها. تشمل العقبات حواجز أمام دخول الأسواق الدولية ومستويات عالية من المديونية - أعلى بكثير مما تستطيع خدمتها، بالنظر إلى طاقاتها التصديرية المحدودة؛ كما أن هناك عقبة هامة أخرى هي حجم البلاد وموقعها. وتشمل القيود الأخرى المرتبطة بجغرافية البلد، انخفاض خصوبة التربة والتعرض لصدمات المناخ أو الكوارث الطبيعية والأمراض المتفشية مثل الملاريا. لكن الجغرافيا ليست قدراً، إذ يمكن التغلب على هذه التحديات عبر اتباع سياسات ملائمة. فتحسين الطرقات والاتصالات وتعميق التكامل مع البلدان المجاورة يمكن أن يزيدا من القدرة على الوصول إلى الأسواق، كما يمكن أن تؤدي سياسات الوقاية والعلاج إلى التخفيف من تأثير الأمراض الوبائية إلى حدّ كبير.

ويمكن للشروط الهيكلية نفسها، التي تسهم في وقوع البلد بأكمله في شرك الفقر، أن تؤثر أيضاً على مجموعات كبيرة من السكان في بلاد، تُعتبر بخلاف ذلك، مزدهرة نسبياً. فالأقاليم الداخلية النائية من الصين، مثلاً، تواجه مسافات أطول بكثير إلى الموانئ، وبنية تحتية أقر بكثير، وشروطاً حيوية فيزيائية أشدّ قساوة مما تواجهه الأقاليم الساحلية في البلاد؛ التي تتمتع في السنوات الأخيرة بأسرع نمو اقتصادي في التاريخ. ويتطلب تخفيض الفقر في المناطق الفقيرة سياسات قومية تعيد تخصيص الموارد إليها؛ والأولوية القصوى للسياسات هنا هي زيادة الإنصاف لا النمو الاقتصادي فحسب.

تستلزم استجابات السياسات إلى القيود الهيكلية تدخّلات متزامنة على جبهات متعددة. إلى جانب رفع الدعم الخارجي. وثمة ست حُزْم متضامة من السياسات يمكن أن تساعد البلدان في الإفلات من أشراك الفقر العالقة فيها:

• الاستثمار باكراً وبشكل طموح في التعليم الأساسي والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهذه شروط مسبقة للنمو الاقتصادي المستدام. ويمكن أن يولد النمو بدوره الوظائف وارتقاع المداخيل. وهو ما يحقق مرة أخرى المزيد من المكاسب في التعلم والصحة.

• زيادة إنتاجية المزارعين الصغار في البيئات غير المؤاتية - أي غالبية الجائعين في العالم. وثمة تقدير يمكن الاعتماد عليه يشير إلى أن 70 بالمئة من السكان الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة.

• تحسين البنية التحتية الأساسية - مثل الموانئ والطرقات والطاقة والاتصالات - لتخفيض تكاليف القيام بالأعمال والتغلب على الحواجز الجغرافية.

• وضع سياسة تنمية صناعية لرعاية أنشطة تنظيم الأعمال والمساعدة في تنويع الاقتصاد وإبعاده عن الاعتماد على صادرات السلع الرئيسية. ومنح دور نشط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

• تشجيع الحكم الديمقراطيّ الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس.

• تأمين الاستدامة البيئية والإدارة الحضرية السليمة بحيث تكون التحسينات الناتجة عن التنمية طويلة الأمد.

يقوم التفكير الكامن وراء هذه السياسات على أنه لكي تعمل الاقتصاديات بشكل جيّد، يجب أولاً أن توضع أموراً أخرى في نصابها. فمن المستحيل تخفيض الاعتماد على صادرات السلع الرئيسية، مثلاً، ما لم تستطع القوة العاملة أن تنتقل إلى التصنيع بسبب تدني المهارات.

إنّ العمل الذي يواجهه بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة كبير جداً لا يمكن أن تقوم به أيّ منها بمفردها. لا سيما البلدان الأشدّ فقراً التي تواجه عقبات كبيرة جداً على نحو غير معهود، وليس لديها سوى موارد محدودة للغاية. وفي هذا القول، لا يكون تعاهد التنمية للألفية اعتذارياً. فالدول الأشدّ فقراً بحاجة إلى إمدادات كبيرة من الموارد الخارجية لتحقيق المستويات الضرورية للتنمية الإنسانية. لكن ذلك ليس مطلباً لتمويل غير محدد من البلدان الغنية، لأنّ التعاهد غير اعتذاريّ أيضاً بشأن حاجة البلدان إلى تعبئة الموارد المحلية وتقوية السياسات والمؤسسات،

ومكافحة الفساد وتحسين الإدارة. وهي خطوات ضرورية على مسار التنمية المستدامة.

لن تفي البلدان بأهداف الألفية، ما لم تتبنَّ خططاً للتنمية أكثر طموحاً بكثير. ويرى التعاهد هنا وجوب تطبيق مبدأ جديد؛ هو أن على حكومات البلدان الغنيّة والفقيرة، فضلاً عن المؤسّسات الدوليّة، أن تبدأ بالسؤال عن الموارد اللازمة للوفاء بهذه الأهداف، بدلاً من تحديد وتيرة التنمية وفقاً للموارد المحدودة، المخصّصة حالياً.

يحتاج كلّ بلد - وبخاصّة بلدان الأولويّة القصوى والمتقدمة - إلى إجراء تشخيص منهجيّ لما يتطلّبه تحقيق أهداف الألفية. ويجب أن يشمل هذا التشخيص مبادرات يمكن أن تقوم بها البلدان الفقيرة، مثل تعبئة الموارد الماليّة المحليّة وإعادة تخصيص الإنفاق باتجاه الخدمات الأساسيّة والاستفادة من التمويل والخبرات الخاصّة وإدخال الإصلاحات لتحسين الإدارة الاقتصاديّة. وسوف يترك كل ذلك أيضاً فجوة كبيرة في الموارد يجب على الحكومات أن تحددها. ويتطلّب سدّ هذه الفجوة مساعدة ماليّة وتقنيّة إضافيّة من جانب البلدان الغنيّة، بما في ذلك تمويل النفقات المتكرّرة ومزيد من تخفيف أعباء الديون وتحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة نقل التّقانة.

ثمة إجماع واسع على الحاجة إلى إطار واحد لتنسيق جهود التنمية، بالاستناد إلى استراتيجيّات التنمية وبرامج الاستثمار العامّ العائدة إلى البلد. ويوجد هذا الإطار بالنسبة إلى لبلدان ذات المداخل المتدنيّة في أوراق الاستراتيجيةّ لتخفيض الفقر، وهي استراتيجيةّ مطبّقة في نحو أربعة وعشرين بلداً، وفي طريقها إلى التطبيق في أربعة وعشرين بلداً آخر. وتحتاج ورقات الاستراتيجيةّ، من خلال رفعها لواء التحديّ الذي تطرحه أهداف التنمية للألفية بطريقة أكثر منهجيّة، إلى البدء بالسؤال عما يتطلّبه تحقيقها - وتقييم فجوات الموارد وإصلاحات السياسات التي يجب التعامل معها.

سوف يتطلّب تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر شديد (الهدف 1) نمواً اقتصادياً أقوى بكثير في بلدان الأولويّة القصوى والمتقدمة التي يفضّل فيها تحقيق النمو. لكنّ النمو وحده لن يكون كافياً، إذ يجب أن تقوّي السياسات أيضاً الروابط بين التنمية الأقوى والمداخل الأعلى في الأسر المعيشية الأفقر.

يعيش ما يزيد على ألف ومئتي مليون إنسان - أي نحو خمس سكان الأرض - على أقلّ عن دولار واحد في

اليوم. في تسعينات القرن العشرين، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر الشديد في الدخل من 30 بالمئة إلى 23 بالمئة؛ ولكنّ نظراً لتزايد السكان، لم يهبط العدد سوى 123 مليوناً - وهو جزء صغير من التقدم اللازم للقضاء على الفقر. وإذا استُثّنت الصين، يكون عدد الناس الفقراء للغاية قد ازداد في الواقع 28 مليوناً.

توجد أكبر تركيزات فقر المداخل في شرقيّ آسيا وجنوبها، رغم أنّ المنطقتين حققتا منذ عهد قريب مكاسب تثير الإعجاب. فكما أشير سابقاً، انتشرت الصين في تسعينات القرن العشرين 150 مليون نسمة. 12 بالمئة من سكانها - من براثن الفقر، وخفضت حدوثة إلى النصف. لكنّ عدد الذين يعيشون على أقلّ من دولار واحد يومياً ازداد في أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبيّ، والدول العربيّة، ووسط أوروبا وشرقها، وإفريقيا جنوب الصحراء.

يشكّل الافتقار إلى النموّ المستدام المخفّض للفقر عقبة رئيسيّة أمام تخفيض الفاقة. ففي التسعينات الماضية، حقّق 30 فقط من أصل 155 بلداً نمواً وانتقالياً يوجد لديها بيانات - أي نحو الخمس - نمواً في الدخل الفرديّ يزيد على ثلاثة بالمئة في السنة. وكما ورد آنفاً، انخفض متوسطّ المداخل فعلاً في 54 من هذه البلدان.

غير أنّ النموّ الاقتصاديّ وحده لا يكفي. فالنموّ يمكن أن يكون قاسياً لا يعرف الرحمة أو يمكن أن يكون مخفّضاً للفقر - تبعاً لنمطه، والنواحي الهيكلية للاقتصاد، والسياسات العامّة. فقد ازداد الفقر حتى في البلدان التي حققت نمواً اقتصادياً إجمالياً، كما ساء عدم التساوي في الدخل خلال العقد الأخيرين في ثلاثة وثلاثين بلداً من البلدان الستة والستين النامية التي لديها بيانات. لذا يجب على كل البلدان - لا سيّما ذات الأداء الجيّد في المعدل العام، لكنّ لديها جيوباً عميقة للفقر - أن تطبّق سياسات تقوّي الروابط بين النموّ الاقتصاديّ وتخفيض الفقر.

من المرجّح أن يفيد النموّ الفقراء إذا كان ذا قاعدة عريضة بدلاً من تركّزه في بضعة قطاعات أو أقاليم، وإذا كان كثيف العمالة (كما في الزراعة أو صناعة الألبسة) بدلاً من كونه كثيف رأس المال (كما في النفط)، وإذا استثمرت العائدات الحكوميّة في التنمية البشريّة (كما في خدمات الصحّة الأساسيّة والتعليم والتغذية والماء والصرف الصحيّ). وليس من المرجّح أن يفيد النموّ الفقراء إذا كان ذا قاعدة ضيّقة، أو أهمل التنمية البشريّة، أو ميّز في تقديم الخدمات العامّة ضدّ المناطق الريفيّة أو أقاليم معيّنة أو مجموعات إثنيّة أو النساء.

لن تفي البلدان بأهداف الألفية، ما لم تتبنَّ خططاً للتنمية أكثر طموحاً بكثير

وتحسّن الاستدامة البيئية، كما أن هناك حاجة متزايدة إلى زيادة الاستثمارات لإجراء أبحاث على تقانات أفضل وتطويرها ونشرها من خلال خدمات موسّعة؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات في البنية التحتية، مثل الطرق وأنظمة التخزين. مع ذلك، فإنّ الاستثمارات العامة في الزراعة ومساندة الجهات المانحة لها أخذت تتراجع في العقود الأخيرة.

تحمي التعريفات المفروضة على الواردات أسواق البلدان الغنيّة، وتقلّل الحوافز للمزارعين في البلدان الفقيرة على الاستثمار في الزراعة التي من شأنها الإسهام في مزيد من الأمن الغذائيّ المستدام. كما تقلّل الإعانات المالية الضخمة في البلدان الغنيّة الحوافز للاستثمار في الأمن الغذائيّ على المدى البعيد وتخفّض الأسعار في الأسواق العالمية - مع أنّ في إمكانها إفادة مستوردي الأغذية الإجمالية.

يتطلّب تحقيق التعليم الابتدائيّ الشامل وإزالة التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائيّ والثانويّ (الهدفان 2 و3) التعامل مع الكفاءة والإنصاف ومستويات الموارد والمشكلات ذات الصلة

هناك أكثر من 80 بالمئة من أطفال الأقاليم النامية ملتحقين بالمدارس الابتدائية؛ ومع ذلك لا يذهب نحو 115 مليون طفل إلى المدارس الابتدائية، كما أنّ نسبة الملتحقين متدنّية بشكلٍ يرثى له في إفريقيا جنوب الصحراء (57 بالمئة) وجنوبيّ آسيا (84 بالمئة). وثمة احتمال بأنّ لا يزيد على الثلث بأن يكمل الطفل في إفريقيا المدرسة الابتدائية بعد التحاقه بها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سدّس البالغين في العالم أميون. ولا تزال هناك فجوات واسعة بين الجنسين: فالبنات هنّ ثلاثة أخماس الأطفال الموجودين خارج المدرسة والبالغ عددهم 115 مليوناً، والنساء هنّ ثلثا البالغين الأميين في العالم الذين يصل عددهم إلى 876 مليوناً.

يحرم الافتقار إلى التعليم الفرد من حياة مكمّلة، كما يحرم المجتمع من مؤسّسة للتنمية المستدامة؛ لأنّ التعليم حاسمٌ بالنسبة إلى تحسين الصحة والتغذية والإنتاجية. ولذلك، فإن هدف التعليم مركزيّ في الوفاء بالأهداف الأخرى.

يُسمّ التعليم الأساسيّ في معظم البلدان الفقيرة بالإلّاإنصاف الشديد، حيث يتلقّى العشرون بالمئة الأشدّ فقراً من السكّان أقلّ بكثير من العشرين بالمئة من الإنفاق. في حين يحصل العشرون بالمئة الأغنى على أكثر من ذلك بكثير؛ كما أنّ التعليم الابتدائي يتلقّى تمويلاً أقلّ بكثير للتلميذ الواحد مما يتلقاه

تشمل السياسات العامة التي يمكن أن تقوّي الروابط بين النموّ وتخفيض الفقر ما يلي:

- زيادة مستوى الاستثمارات وفعاليتها وإنصافها في الصحة الأساسيّة والتعليم والماء والصرف الصحيّ.
- توسيع فرص حصول الفقراء على الأرض والتسليفات والمهارات وغيرها من المزايا الاقتصادية.
- زيادة إنتاجية المزارعين الصغار وتنوع مزرعاتهم.
- تشجيع نموّ الصناعات المكثفة العمالة التي تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يطرح تخفيض نسبة الجائعين بمقدار النصف (الهدف 1) تحديّين اثنين: ضمان الحصول على الغذاء المتوفّر بكثرة الآن، وزيادة إنتاجية المزارعين الجائعين الآن، لا سيّما في إفريقيا

انخفض عدد الجائعين نحو 20 مليوناً في تسعينات القرن العشرين؛ ولكن إذا استثنيت الصين، تكون أعداد الجائعين قد ارتفعت. وتوجد أكبر تجمّعات للجائعين في مناطق جنوبيّ آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث التحديّ في جنوبيّ آسيا هو تحسين توزيع الغذاء المتاح بوفرة، في حين أنه في إفريقيا جنوب الصحراء يشمل أيضاً الإنتاجية الزراعية.

يمكن استخدام الكثير من الإجراءات العامة الناجحة لتخفيض المجاعة. فالمخزونات الدارئة وبخاصة على المستوى المحلي، يمكن أن تطرح الغذاء في السوق خلال الحالات الغذائية الطارئة. ممّا يخفّض تقلّب الأسعار. وتوجد مثل هذه الأنظمة في كثير من البلدان، مثل الصين والهند. كما يمكن أن تكتسب المخزونات الغذائية أهمية خاصة في البلدان المحاطة باليابسة والمعرضة للجفاف.

إضافة إلى ذلك، يفتقر الكثير من الناس الجائعين إلى الأرض أو إلى حيازتها الآمنة؛ ولذا، تدعو الحاجة إلى إصلاح زراعيّ يضمن فرص حصول الريفيّين الفقراء على الأرض بشكل آمن. فالنساء في إفريقيا جنوب الصحراء يُبتجنّ الكثير من الغذاء، ومع ذلك لا يتمتّعن بفرص الحصول المضمون على الأرض.

تدعو الحاجة أيضاً إلى التعامل مع الإنتاجية الزراعية المنخفضة، لا سيّما في أقاليم البيئة الطبيعية الهامشيّة ذات التربة الفقيرة والتغيّرات المناخية الكبيرة. فقد أهملت المكاسب الكبيرة التي حققتها الثورة الخضراء هذه المناطق وتجاوزتها. وثمة حاجة إلى ثورة خضراء مضاعفة. ثورة تزيد الإنتاجية

تحمي التعريفات المفروضة على الواردات أسواق البلدان الغنيّة، وتقلّل الحوافز للمزارعين في البلدان الفقيرة على الاستثمار في الزراعة التي من شأنها الإسهام في مزيد من الأمن الغذائيّ المستدام

التعليم الثانوي والعالي. ويشكل هذا النمط أيضاً تمييزاً ضد الفقراء، لأنهم يستفيدون من التعليم الأساسي بدرجة أكبر بكثير.

كذلك تُثبِت تكاليف التعليم التي تتكبدها الأسر المعيشية، مثل الرسوم والبرزات الموحدة، الالتحاق بالمدارس - لا سيما من الأسر الأشد فقراً. وقد ازداد الالتحاق بشدة في كينيا وملاوي وأوغندا، عندما أُلغيت البرزات الموحدة والرسوم. ويفضي النظام المنصف أيضاً إلى نتائج أفضل؛ حيث تميل البلدان التي يكون أداءها جيداً في التعليم إلى زيادة الإنفاق على الأسر الأشد فقراً، وعلى التعليم الابتدائي.

تُبين البلدان التي أزالتم عدم التساوي في التعليم بين الجنسين كيف يمكن تشجيع الأهل على إرسال بناتهم إلى المدرسة: إقامة المدارس قرب المساكن، وتقليل التكاليف النقدية إلى الحد الأدنى، وبرمجة ساعات الدراسة لتلائم مع الأعباء المنزلية، وتوظيف معلّمت (مما يعطي الأهل إحساساً بالأمان). وفي البلدان ذات الإنجازات العالمية التي أزالتم عدم التساوي بين الجنسين، تزيد نسبة المعلّمت كثيراً على المتوسطات الإقليمية.

تعاني أنظمة مدرسية عديدة من عدم كفاءة عمالنية، حيث يعيد عدد كبير جداً من الأطفال صفوفهم وأخرون يتركون المدرسة. وفي البلدان الناطقة بوضع لغات، يحسن التدريس باللغة الأم في السنوات الأولى التجربة التعليمية بشكل جذري. كما تساعد برامج التغذية في المدارس على اجتذاب الأطفال إلى المدرسة وبقائهم فيها؛ لأن الأطفال الجائعين لا يستطيعون التعلّم. وتساعد برامج الطفولة المبكرة في إعداد الأطفال لدخول المدرسة، وبخاصة الأطفال الذين ينتمون إلى الجيل الأول من المتعلّمين في أسرهم.

ثمة تحدّد مخيف يواجه البلدان التي يتدنّى فيها الالتحاق بالمدرسة وهو إدارة التكاليف المتكررة لإقامة توازن أفضل بين أجور المعلّمين - التي تستهلك في العادة ما يصل إلى 90 بالمائة أو أكثر من الإنفاق المتكرّر - وبين التكاليف الأخرى مثل الكتب المدرسية. ويؤثر تدنّي الإنفاق على الفقراء بوجه خاص، لأنّ النخبة والمجموعات النافذة تحصل على حصص غير متناسبة من الميزانيات الصغيرة؛ التي تفضي أيضاً إلى صعوبة في تطبيق الإصلاحات. ومن الأسهل زيادة الإنصاف أو الكفاءة، عندما تكون الموارد التعليمية آخذة في النمو.

يضاعف من تعقيد مشكلة الموارد تراجع دعم الجهات المانحة للتعليم. ففي تسعينات القرن العشرين، هبط مثل هذا الدعم هبوطاً حقيقياً بلغ

ثلاثين بالمائة ليصل إلى 4.7 بليون دولار. لم يُخصّص منها سوى 1.5 بليون دولار للتعليم الأساسي. وتموّل الجهات المانحة في العادة أيضاً المعدّات وتكاليف رأس المال الأخرى، بدلاً من الكتب المدرسية ورواتب المعلّمين وغيرها من النفقات التشغيلية؛ لكن هذه هي التي تكمن فيها الاختناقات الحقيقية.

يجب على القطاع الخاص تقديم المزيد إلى المستويين التعليميين، الثانوي والعالي، في التجهيز والتمويل على حدّ سواء. وعلى الحكومات تشجيع المنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاص على توسيع الامدادات، فيما تواصل هي الرقابة على المعايير ومركزيّة البيانات بشأن عدد المدارس الخاصة ونوعيتها. وفي بيئة مقيّدة الموارد، تتطلب العدالة والفعالية ألا تكون الإعانات العامة للتعليم الابتدائي في المدارس الخاصة على حساب التعليم الأساسي للفقراء. تستطيع البلدان عادة تحمّل زيادة الإنفاق على التعليم فيما تنمو اقتصادياتها، لكنّ البلدان الأكثر فقراً تحتاج إلى زيادة الإنفاق على التعليم للإفلات من شرك الفقر - ولا تمتلك الموارد الكافية للقيام بمثل هذه الاستثمارات الأساسية.

تستطيع البلدان عادة تحمّل

زيادة الإنفاق على التعليم فيما

تنمو اقتصادياتها، لكنّ البلدان

الأكثر فقراً تحتاج إلى زيادة

الإنفاق على التعليم للإفلات

من شرك الفقر

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء (الهدف 3)، القيميّين بحدّ ذاتهما، هما أيضاً مركزيان في تحقيق كل الأهداف الأخرى

إنّ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، في مجاله الأوسع، هو هدف رئيسي لإعلان الألفية؛ مع أنّ إزالة المساواة في التعليم الابتدائي هو الهدف الكميّ الوحيد المحدّد. فالتعليم يسهم في تحسين الصحة، وتحسّن التعليم والصحة يرفع الإنتاجية التي تفضي إلى النمو الاقتصادي. ويولد النمو بعد ذلك الموارد التي تموّل إدخال التحسينات على صحة الناس وتعليمهم، مما يزيد الإنتاجية؛ التي تؤدي إلى نمو اقتصادي. والمساواة بين الجنسين محورية في هذا التأزر، لأنّ النساء عامل محرّك للتنمية.

إنهنّ المقدّمات الأوليات للرعاية في كل المجتمعات، ومن ثمّ يسهم تعليمهنّ في صحة الجيل التالي وتعليمه أكثر مما يسهم فيهما تعليم الرجال. وحتى من باب أولى، عندما تكون للنساء كلمة قوية في قرارات الأسرة. وفيما تكبر الفتيات المتعلّمت، يُجنبن أطفالاً أقلّ عدداً وأحسن صحّة، ممّا يسرّع الانتقال إلى تدنّي معدلات الخصوبة. كما تسهم النساء، اللواتي يتمنّعن بتعليم وصحة أفضل، في رفع الإنتاجية. مثلاً، بتبني الابتكارات الزراعية. ومن ثمّ في زيادة مداخيل

جهازية عريضة. فمثلما هو حال التعليم، ثمة افتقار إلى موارد الأنظمة الصحية (وبخاصة الصحة الأساسية)، وافتقار إلى الإنصاف في ما تقدمه الأنظمة، وافتقار إلى الفعالية في كيفية تقديم الخدمات.

تعاني الأنظمة الصحية في البلدان الفقيرة من نقص شديد في التمويل للوفاء بأهداف الألفية. فليس هناك بلد مرتفع الدخل من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ينفق أقل من خمسة بالمئة من ناتجه المحلي الإجمالي على خدمات الصحة العامة، ولكن نادراً ما تتجاوز البلدان النامية هذه النسبة. حيث ينفق معظمها بين اثنين وثلاثة بالمئة. في سنة 1997، بلغ متوسط الإنفاق العام على الصحة ستة دولارات فقط للفرد في البلدان الأقل نمواً وثلاثة عشر دولاراً في بلدان أخرى متدنية الدخل. مقارنة بمئة وخمسة وعشرين دولاراً أنفقت في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و1356 دولاراً في البلدان المرتفعة الدخل. وتقدر منظمة الصحة العالمية بأن 35 إلى 40 دولاراً للفرد هو الحد الأدنى الكفافي للخدمات الصحية الأساسية. ويستحيل أساساً في البلدان الفقيرة دفع الأسعار السائدة دولياً للأدوية المنقذة للحياة. كما أن من الإجماع تقريباً توقع إقدام الفقراء على ذلك.

يخسر الفقراء بوجود ميزات صغيرة وغير وافية بالمراد. ففي معظم البلدان يستفيد العشرون بالمئة من الأسر المعيشية الأشد فقراً مما يقل بكثير عن عشرين بالمئة من الإنفاق الصحي. لكن الإنفاق الأكثر إنصافاً يفضي إلى نتائج أفضل، حيث تقل معدلات وفيات الأطفال في البلدان التي ترصد مخصصات أعلى للأسر الأشد فقراً. والتفاوتات في الإنفاق على المدن والأرياف هي مثال آخر على الإنفاق غير العادل. ففي كمبوديا، يعيش 85 بالمئة من السكان في المناطق الريفية، لكنه لا يوجد في هذه المناطق سوى 13 بالمئة من العاملين الصحيين الحكوميين. وفي أنغولا يعيش 65 بالمئة في المناطق الريفية، لكن 15 بالمئة فقط من المهنيين الصحيين يعملون هناك.

إن للافتقار إلى الموارد تأثيراً أكالاً على الأنظمة الصحية، لأن القصور في مجال واحد يصب في المجالات الأخرى. فعندما تفتقر العيادات إلى الأدوية، تثبط عزيمة المرضى في التوجه إليها طلباً للعلاج؛ وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة التغيب بين العاملين، مما يزيد من تآكل الفعالية. ونظراً لأن المجتمع المحلي على الأرجح لن يجد الخدمات الصحية مجدية، فإنه لن يراقب النظام؛ وتالياً تصبح الخدمات أقل (لا أكثر) استجابة لاحتياجاته.

ينبغي للسياسات العامة أن تستجيب إلى مسائل مستوى الموارد وإنصافها وفعاليتها:

الأسرة. كما أن هؤلاء النساء غالباً ما يعملن خارج المنازل ويكسبن مداخيل مستقلة، الأمر الذي يعزز استقلالهن الذاتي. وتحظى هذه العمليات المفيدة بقوة أكبر، عندما تتمتع النساء بصوت في القرارات التي تتخذها الأسرة. وعندما تتمكن النساء من اتخاذ إجراء جماعي للمطالبة بمزيد من الحقوق. في التعليم والرعاية الصحية والمساواة في التوظيف. يزداد احتمال هذا التأزر بدرجة أكبر.

تتطلب إجراءات تخفيض الوفيات بين الأطفال وتحسين صحة الأمومة ومكافحة فيروس نقص المناعة/الأيديز والملاريا وأمراض أخرى (الأهداف 4-6) زيادة جذرية في فرص الحصول على الرعاية الصحية

يموت أكثر من 10 ملايين طفل كل عام - أي 30 ألفاً في اليوم - بسبب أمراض يمكن تجنبها. وتموت أكثر من 500 ألف امرأة في العام خلال الحمل والولادة، مع زيادة احتمال حدوث هذه الوفيات في إفريقيا جنوب الصحراء على مئة ضعف احتمالها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ذات الدخل المرتفع. ويعيش 42 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة/الأيديز في كل أنحاء العالم، 39 مليوناً منهم في البلدان النامية. ويبقى السل (إلى جانب الأيدز) القاتل المهدد الأول للبالغين، حيث يتسبب في وفاة ما يصل إلى مليوني شخص في العام. وفي السنوات العشرين المقبلة، يمكن أن تتضاعف الوفيات الناجمة عن الملاريا؛ البالغة اليوم مليوناً في العام.

من دون حدوث تقدم أسرع بكثير، لن يتم الوفاء بأهداف التنمية للألفية في هذه المجالات (الأهداف 4-6). وحتى بالنسبة إلى هدف وفيات الأطفال، حيث التقدم مطرد، لن تتمكن إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل التقدم الحالي من تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين إلا إلى ما بعد 150 سنة على التاريخ المحدد للهدف.

إن مثل هذه الإحصائيات معيبة، بالنظر إلى أنه يمكن تجنب الكثير من هذه الوفيات بمزيد من الاستخدام الواسع النطاق للناموسيات، والقابلات القانونيات، والمضادات الحيوية ذات التكاليف المحتملة، وتدابير حفظ الصحة الأساسية، ونهج العلاج المسمى «المساق القصير من المعالجة تحت المراقبة المباشرة» لمكافحة السل (DOTS) - ليس أي منها حلاً عالي التقنية؛ ومع ذلك، يمكنها مجتمعة أن تنقذ حياة الملايين. لكن هذه الحلول لا تزال بعيدة عن المتناول، بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان. لماذا لأسباب

على الحكومات في البلدان
الفقيرة منح درجة للإنفاق
الصحي أعلى من أنواع الإنفاق
الأخرى، مثل الإنفاق على الدفاع

• تعبئة الموارد. على الحكومات في البلدان الفقيرة منح درجة للإنفاق الصحي أعلى من أنواع الإنفاق الأخرى، مثل الإنفاق على الدفاع. ويجب أن تُمنح الأولوية ضمن الميزانيات الصحية إلى الصحة الأساسية، لكن من غير المرجح أن يكون ذلك كافياً في البلدان المتدنية الدخل.

• زيادة الموارد الخارجية. يشتمل هذا الأمر على الإعانة؛ لكن تخفيف أعباء الديون، وهبات الأدوية، وتقديم شركات الأدوية تخفيضات على أسعارها تساعد أيضاً.

• تحقيق مزيد من الإنصاف. يجب أن تعمل الحكومات على تصحيح الاختلالات بالتركيز على المناطق الريفية والمجتمعات الفقيرة والنساء والأطفال. لكن التركيز على الرعاية الأولية وحده لن يساعد، فالمستشفيات العامة التي يملأها مرضى الأيدز أو السل لا يمكنها أن تتعامل مع مرضى آخرين.

• جعل الأنظمة الصحية تعمل بشكل أفضل. تواجه الحكومات المفتقرة إلى الأموال أزمة عند تحديد الأولويات؛ والأولوية الأولى هي الحفاظ على نظام متكامل. فقد أصبحت البرامج العمودية، المتركزة على أمراض محددة أكثر شهرة؛ لكنها لا يمكن أن تكون فعالة أو قابلة للدوام من دون بنية تحتية أساسية. ويجب أن تتكامل مثل هذه البرامج مع البنية الصحية الإجمالية. كما أن الرعاية الصحية الأمومية والتناسلية تستغث طالبة التكامل أيضاً. ويركز كثير من البلدان على تنظيم الأسرة، إلى حدّ التجاوز عن صحة الطفل والأم. فالتركيز على التدخلات الضرورية لا يكفي، بل يجب توجيه اهتمام متساو لضمان توفر الأدوية الأساسية في كل مركز صحي أولي.

لأن مزودي الرعاية الصحية من القطاع الخاص هم أول من يلجأ إليهم الكثيرون من الفقراء، فإن على الحكومات إدخال هؤلاء المزودين في مجال القطاع العام من خلال تنظيم أفضل. ويمكن أن تساعد في هذا الصدد إجراءات عديدة: تشريع حماية المستهلك، واتباع نظام الاعتماد لتعريف المستهلكين بمن هم مزودو الخدمات المسجلون، وحمل المزاوئين على قبول حصر مزاولاتهم بالأدوية الجوهرية. لكن التجربة كانت أقل إيجابية بالنسبة إلى الناس الأشد فقراً، حيث جرت خصخصة الخدمات العالية المستوى من خلال استعمال خدمات الرعاية المنهجية [القائمة على التأمين الطبي والاستشفائي المدفوع سلفاً بأقساط متساوية، والمتحكم بالتكاليف عبر تحديده أجور الأطباء المشاركين فيه وتقييده اختيار المرضى المضمونين للأطباء]. كما في كثير من دول أميركا اللاتينية.

يتطلب تخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على ماء الشرب المأمون والصرف الصحي المحسن، بمقدار النصف (الهدف 7)، وجود نهج متكامل. فمن غير توفر الصرف الصحي وحفظ الصحة، يكون الماء المأمون أقل فائدة للصحة بكثير

يفتقر أكثر من بليون نسمة في البلدان النامية - أو واحد من كل خمسة أشخاص - إلى إمكانية الحصول على الماء المأمون، كما يفتقر 2.4 بليون نسمة إلى الحصول على الصرف الصحي المحسن؛ ويمكن أن تكون هاتان، على حد سواء، مسألة حياة أو موت. فالإسهال مسبب رئيسي للموت عند الأطفال الصغار، حيث قتل في تسعينات القرن العشرين من الأطفال أكثر من كل الأشخاص الذين قضت عليهم النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية. ومعظم المتأثرين بالإسهال هم الفقراء العائشون في الأرياف وفي الأحياء الفقيرة من المدن.

على غرار الأهداف الأخرى للصحة، هناك حلول معروفة جيداً ومدتية التكاليف يمكن أن تصل إليها المجتمعات المحلية: الآبار المحفورة المحمية، والقساطل الرأسية العامة، والينابيع المحمية، والمراحيض المنظفة بدفق الماء، ومراحيض الحفر البسيطة، ومراحيض الحفر المهواة، والتوصيل بخزانات القاذورات أو المجاريير العامة المغطاة. ومع ذلك، فإن عوامل متعددة تقوض فاعلية هذه الحلول. أضف إلى ذلك، أنها حلول لا تقي كلياً بالمراد:

الماء من دون صرف صحي. يكون الحصول على الماء المأمون أقل فائدة بكثير من دون الصرف الصحي وحفظ الصحة. فسوف تهدر الرعاية الصحية الأفضل على معالجة الأمراض المنقولة بالماء، الممكن تجنبها بالماء النظيف والصرف الصحي المحسن وحفظ الصحة الأفضل. ولكن في حين أن الطلب على الماء النظيف واضح، فإن طلب الصرف الصحي الصحيح يتوقف بشكل أكبر على تعليم قواعد حفظ الصحة. وينبغي على الأسر الفقيرة عموماً اتخاذ المبادرة إلى تركيب أنظمة الصرف الصحي في بيوتها، وغالباً ما يكون عليها تمويل التكلفة بأنفسها. وإن لم تقتنع بأن مثل هذا الاستثمار ضروري، فمن غير المرجح أن تقوم به.

الافتقار إلى الموارد لتمويل البنية التحتية العالية التكلفة. في المناطق الحضرية وما حولها، تتطلب إمدادات المياه تطوير المصدر، وإيصال كميات ضخمة إلى المجموعات المراد خدمتها، وشبكة توزيع محلية؛ كما يتطلب الصرف الصحي تجميعاً للمجاري العامة ونظماً للمعالجة. وتترتب على هذه الاستثمارات تكاليف

لأن مزودي الرعاية الصحية من القطاع الخاص هم أول من يلجأ إليهم الكثيرون من الفقراء، فإن على الحكومات إدخال هؤلاء المزودين في مجال القطاع العام من خلال تنظيم أفضل

هناك جغرافيا غير متكافئة في الاستهلاك والتدمير البيئي والتأثير البشري. فالبلدان الغنية تولد معظم التلوث البيئي وتستنزف كثيراً من الموارد الطبيعية. وتشمل الأمثلة الرئيسية استنزاف مصائد الأسماك في العالم وانبعث غازات الدفيئة التي تسبب تغيير المناخ، وكلاهما مرتبط بأنماط استهلاكية للأغنياء والبلدان الغنية لا يمكن استمرارها. فانبعثات ثاني أكسيد الكربون بالأطنان المترية للفرد تبلغ في البلدان الغنية 12.4 - في حين تبلغ 3.2 في البلدان المتوسطة الدخل، ووطنياً واحداً في البلدان المتدنية الدخل. والفقراء هم الأكثر تعرضاً للتأذي من الصدمات والإجهادات البيئية، مثل التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ في العالم.

تعتبر مضادة هذه الاتجاهات السلبية غايةً بحد ذاتها، لكنّها تسهم أيضاً في أهداف الألفية الأخرى؛ لأنّ صحة الفقراء ومدخلهم وفرصهم تتأثر بشدة من جراء استنزاف الموارد الطبيعية. فهناك نحو 900 مليون فقير في مناطق ريفية يعتمدون على المنتجات الطبيعية في كثير من جوانب معيشتهم، وربما يرتبط ما يصل إلى خمس العباء المرضي في البلدان الفقيرة بعوامل الخطر البيئي. كما يمكن أن يضرّ تغيير المناخ بالإنتاجية الزراعية في البلدان الفقيرة، ويزيد من مخاطر تعرضها لصدمات مثل الفيضانات. وما هذه إلا بضعة أمثلة على التفاعلات بين الهدف البيئي والأهداف الأخرى.

يجب أن تشدّد السياسات التي تسلّم بالاستدامة البيئية على أهمية إشراك السكّان المحليين في الحلول، وأن تشدّد أيضاً على أهمية إدخال تغييرات على السياسات في البلدان الغنية. ومن بين أولويات السياسات:

- تحسين المؤسسات والحكم. تحديد حقوق الملكية والمستخدم بوضوح، وتحسين الرصد والالتزام بالمعايير البيئية، وإشراك المجتمعات في إدارة مواردها البيئية.
- التعامل مع الحماية والإدارة البيئية في السياسات القطاعية لكل بلد والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى.
- تحسين أداء الأسواق. العمل، وبخاصة في البلدان الغنية، على إزالة الإعانات المالية المضرة بالبيئة (مثل الإعانات المالية لأنواع الوقود الأحفوري أو أساطيل الصيد التجاري الواسع النطاق)، وتعويض التكاليف البيئية بفرض غرامات على التلوث.
- تقوية الآليات الدولية. تحسين الإدارة الدولية للقضايا العالمية مثل حماية خطوط تقسيم المياه الدولية وعكس اتجاه التغييرات المناخية، مع وضع آليات لتقاسم هذه الأعباء بشكل منصف.

كبيرة تتجاوز إمكانيات معظم السلطات المحلية، بل إنّ مثل هذه العناصر يجب أن توفرها الحكومات القومية حتى في البلدان المتوسطة الدخل. وأكثر مكوّنات البنية التحتية للماء والصرف الصحيّ تكلفةً هو معالجة المياه القذرة للحيلولة دون دخول قاذورات المجاريير الخام إلى الأنهار وتلويث المياه الجوفية. ويتطلّب ذلك أيضاً تقانات محسّنة، لكنّ السلطات البلدية تفتقر إلى الموارد للاستثمار في الصرف الصحيّ الأولي.

ارتفاع الأسعار ورداءة الصيانة. يجب أن تضمن الحكومات ألاّ تقوِّض الأسعار الجائرة، التي تقدّم دعماً مالياً إلى غير الفقراء، إمكان حصول الفقراء على خدمات الماء والصرف الصحيّ؛ كما يجب على الموسرين تحمّل المزيد من التكلفة المالية لصيانة البنية التحتية لهذه الخدمات. فالإنفاق على الأنظمة العالية التكلفة للأنحاء الغنية من المدن يترك القليل من الموارد المخصّصة للمخططات المتدنية التكلفة - وغالباً ما يترك الأحياء المكتظة الفقيرة والمناطق الحضرية الطرفية دون خدمات. علاوة على ذلك، فإن صيانة شبكات المياه تتسم عادة بالرداءة في كثير من المناطق الريفية والحضرية الطرفية ذات الخدمات الضعيفة. وفي هذه الحالات، أثبت تدخل المجتمع المحلي أنّه أساسي في تحسين الخدمات لهذه المناطق.

تختلط تجارب مساهمة الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات في خدمات الماء والصرف الصحيّ بين النجاح والفشل. فقد تحقّق بعض النجاحات للقطاع الخاصّ بزيادة خدمات الماء المقدّمة إلى المجتمعات الفقيرة في المدن الكبيرة (مثل بيونس آيريس في الأرجنتين، ومانيلا وضواحيها في الفلبين)؛ لكن هذه النجاحات توازت في بعض الأحيان بالفساد الواسع النطاق ونقض الاتفاقيات مع الحكومات. لذا، يجب تشجيع منظّمي الأعمال المحليين في هذا القطاع، وتوفير التمويل من قبل بنوك الإنماء الوطنية.

يتطلّب ضمان الاستدامة البيئية (الهدف 7) إدارة النظم البيئية الطبيعية لتتمكن من توفير الخدمات التي تدعم حياة البشر، كما أنّه جزء هام للوصول إلى الأهداف الأخرى

يؤثر تحلّل التربة على ما يقرب من بليون هكتار، ويلحق الضرر بأرزاق ما يصل إلى بليون نسمة يعيشون في الأراضي الجافة. كما يستغلّ نحو 70 بالمئة من مصائد السمك التجارية بشكل كامل أو مفرط، ويعيش نحو 1.7 بليون إنسان، أي ثلث سكّان العالم، في بلاد تواجه ظروفاً مائية عسيرة.

يجب أن تشدّد السياسات التي تسلّم بالاستدامة البيئية على أهمية إشراك السكّان المحليين في الحلول، وعلى إدخال تغييرات على السياسات في البلدان الغنية

- الاستثمار في العلم والثقافة. استثمار أكبر في تقانات الطاقة المتجددة وإنشاء مرصد لمراقبة وظيفة النظم البيئية الرئيسية وحالتها.
- الحفاظ على النظم البيئية الحرجة. إنشاء مناطق محمية بإشراك السكان المحليين.

ثمة حاجة إلى شراكة جديدة بين البلدان الغنية والفقيرة لكي تتجذّر هذه السياسات وتُتمر. ومن أجل التقسيم العادل للمسؤوليات، ينبغي للبلدان الكبيرة أن تساهم على نحو أكبر في التخفيف من حدة التدهور البيئي، وتوفّر المزيد من الموارد لعكس اتجاهه. وفي هذا الهدف، كما في غيره من الأهداف، هناك حاجة ملحة إلى تصحيح بعض الاختلالات الواضحة.

إن إدخال تغييرات على سياسات البلدان الغنية بالنسبة إلى المعونات والديون والتجارة ونقل الثقافة (الهدف 8) أمر جوهري لتحقيق الأهداف

من الصعب التصوّر أن في استطاعة البلدان الأشدّ فقراً تحقيق الأهداف السبعة الأولى من دون إدخال التغييرات المطلوبة على السياسات في البلدان الغنية لتحقيق الهدف الثامن. فالبلدان الفقيرة لا تستطيع التعامل بمفردها مع القيود الهيكلية التي تبقّيها في أشراك الفقر، بما في ذلك التعريفات الجمركية والإعانات المالية في البلدان الغنية التي تقيّد وصول صادرات البلدان الفقيرة إلى الأسواق، والبراءات المقيّدة للحصول على تقانات يمكن أن تنقذ حياة الناس، والديون اللّامحمولة العائدة لحكومات البلدان الغنية والمؤسّسات المتعدّدة الأطراف.

لا تمتلك البلدان الأشدّ فقراً الموارد لتمويل الاستثمارات المطلوبة بغية الوصول إلى العتبات الحاسمة في البنية التحتية والتعليم والصحة، كما لا تمتلك الموارد للاستثمار في الزراعة والصناعة على نطاق ضيق لتحسين إنتاجية العمّال. وترسي هذه الاستثمارات الأساس لإفلات من أشراك الفاقة. ولا يمكنها انتظار النمو الاقتصادي كي يولّد الموارد. فالأطفال لا يستطيعون انتظار النمو كي يولّد الموارد، عندما يواجهون الموت لأسباب يمكن الوقاية منها.

يوضح إطار الشراكة بين إعلان الألفية وإجماع مونتيري أن المسؤولية عن تحقيق الأهداف السبعة الأولى تقع على عاتق البلدان النامية. ويلزم هذه البلدان بتعبئة مواردها المحليّة لتمويل البرامج الطموحة، وتنفيذ الإصلاحات المُجرّاة على السياسات لتقوية الحكم الاقتصاديّ السليم، ومنح الفقراء صوتاً في صنع القرار، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان

والعدالة الاجتماعيّة. لكنّ الإجماع هو أيضاً تعاهدٌ يلزم البلدان الغنيّة بفعل المزيد - وإن كان على أساس الأداء لا على حقّ المطالبة. ويوضح تعاهد التنمية للألفية الدور الحاسم للبلدان الغنيّة، كما يمثّله الهدف الثامن. لقد تمهّدت البلدان الغنيّة بالعمل على عدد من الجبهات، ليس في قمة الألفية فحسب، وإنما أيضاً خلال مؤتمر مونتيري الدوليّ لتمويل التنمية في آذار/مارس 2002، وقمة جوهانسبرغ العالميّة بشأن التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002. وخلال قمة الدوحة في قطر، في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، تمهّد وزراء التجارة بجعل مصالح البلدان الفقيرة مركزية في عملهم المستقبليّ على نظام التجارة المتعدّد الأطراف. وقد حان الوقت الآن لكي تتفدّ البلدان الغنيّة هذه الوعود.

تحتاج بلدان الأولوية القصوى على نحو ماسّ إلى إجراءات عملية من البلدان الغنيّة. فنظراً لأضرارها إلى اجتياز المسافة الأبعد نحو تحقيق أهداف الألفية، أصيب النمو الاقتصاديّ بالركود طوال عقد أو أكثر؛ ممّا أدّى إلى تراكم مستويات الديون غير المحمولة. وتعتمد هذه البلدان على صادرات السلع الأولية، التي هبطت أسعارها بأطراد. كذلك هبطت المساعدات في تسعينات القرن العشرين - بمقدار الثلث على أساس الشخص الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء - وهي تقصّر كثيراً عما يحتاجه تحقيق أهداف الألفية.

مزيد من المعونات - ومزيد من المعونات الفعّالة. تحوّل مجرى المعونات المترجّعة بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر مونتيري، ووعدت بتقديم نحو 16 بليون دولار من المعونات الإضافية كلّ عام بحلول سنة 2006. مع ذلك، ترفع هذه الزيادة إجماليّ مساعدة التنمية الرسميّة إلى 0.26 بالمئة فقط من إجماليّ المداخل القوميّة للبلدان الاثنتين والعشرين الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية المنبثقة عن منظّمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ، وتقلّ على نحو كبير جداً عن نسبة 0.7 بالمئة التي وعدت بها البلدان الغنيّة في مونتيري وجوهانسبرغ. كما تقلّ عن الحاجة المقدّرة التي يجعلها الترتيب المتحمّظ للحجم المنخفض نحو 100 بليون دولار في السنة. وهو مضاعفة المعونة التي تصل إلى نحو 0.42 بالمئة من المداخل القوميّة الإجماليّة لبلدان لجنة مساعدات التنمية.

لكنّ المزيد من المعونة لا يكفي، بل يجب أيضاً أن تكون المعونة أكثر فعّالية. ويتضمّن إجماع مونتيري التزاماً من الجهات المانحة بالمساعدة فقط في حال بذلّ البلدان النامية جهوداً منسّقة لتحسين الحكم الاقتصاديّ والديموقراطيّ الصالح، وتنفيذ سياساتٍ لتخفيض الفقر بنسبة فعّالة. كما يتطلّب الإجماع من

من الصعب التصوّر أن في

استطاعة البلدان الأشدّ فقراً

تحقيق الأهداف السبعة الأولى

من دون إدخال التغييرات

المطلوبة على السياسات في

البلدان الغنيّة لتحقيق الهدف

الثامن

البلدان الغنية أيضاً أن تعمل مع البلدان النامية لتضمن أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، «تربس»، تحمي مصالح تلك البلدان. فهذه الاتفاقية لا تعترف على نحو وافي بالحاجة إلى حماية حقوق المجتمعات المحلية الأصلية في معارفها المأثورة، التي يحصل آخرون أحياناً على براءة اختراعها أو تأليفها. وتتضمن اتفاقية «تربس» نصوصاً شريطة لنقل التقنية، لكنها مصاغة بأسلوب غامض بحيث أن ما من وسيلة للتطبيق موجودة في مكانها الصحيح. وقد أعاد مؤتمر وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة سنة 2001 التأكيد على أن الجوانب ذات الصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يجب ألا تمنع البلدان الفقيرة من جعل الأدوية الضرورية في متناول سكانها. ووافق المؤتمر على التوصل بحلول ديسمبر/ كانون الأول 2002 إلى اتفاقية حول كيفية تمكّن البلدان، التي ليست لديها طاقات إنتاجية وافية بالمراد، من الحصول على الأدوية. لكن ذلك الموعد النهائي جاء ومضى، وما من حلّ يلوح في الأفق.

متابعة الالتزامات حتى التنفيذ - وتحديد غايات جديدة. لقد تعهدت البلدان الغنية بالكثير من الالتزامات، لكن معظمها من دون غايات كمية ومحددة زمنياً. ولكي تحقق البلدان النامية أهداف التنمية من واحد إلى سبعة بحلول سنة 2015، فإن على البلدان الغنية تحقيق تقدم في بعض المجالات الحرجة قبل ذلك التاريخ. مع مواعيد نهائية محددة بحيث يمكن رصد التقدم. ويقترح هذا التقرير أن تُحدد البلدان الغنية غايات لتحقيق:

- زيادة مساعدة التنمية الرسمية ملء الفجوات التمويلية (يقدّر بأنها 50 بليون دولار على الأقل).
- وضع تدابير ملموسة لتنفيذ إعلان روما للتوافق.
- إلغاء الرسوم الجمركية والحصص المحددة المفروضة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والألبسة التي تصدرها البلدان النامية.
- إزالة الإعانات المالية الزراعية لمنتجات تنافس البلدان النامية.
- الموافقة على تسهيل تمويلي تعويضي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ضدّ الصدمات الخارجية - بما في ذلك انهيار أسعار السلع - وتمويل هذه التسهيلات.
- الموافقة على تخفيض أكبر لقروض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمويله بعد أن تصل هذه البلدان إلى نقطة الإكمال، لضمان استمرار تحملها.
- إدخال الحماية للمعارف المأثورة ومكافأتها في اتفاقية «تربس».

الجهات المانحة تحسين ممارساتها؛ وبخاصة احترام أولويات التنمية في البلدان المتلقية، وعدم تقييد المساعدات، والتوفيق بين ممارساتها، وتخفيض الأعباء الإدارية عن كاهل البلدان المتلقية، وتحقيق اللامركزية. وقد تكررت هذه الالتزامات الهامة في إعلان روما للتوافق الذي تبناه رؤساء مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية إبان اجتماع روما، في فبراير/ شباط 2003.

مناهج جديدة للتخفيف من أعباء الديون. إستفاد 26 بلداً من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث بلغت سبعة منها نقطة الإكمال - أي أن بعض ديونها ألغيت. لكن أكثر من ذلك بكثير ينبغي فعله. لا لكي يستفيد مزيد من البلدان فحسب، وإنما أيضاً لضمان أن تكون أعباء ديون البلدان محتملة بالفعل. مثلاً على ذلك، عانت أوغندا مؤخراً من انهيار أسعار البنّ وتقلص عائدات الصادرات، بحيث أصبحت مستويات ديونها مرّة ثانية غير محتملة.

توسيع المنافذ إلى الأسواق لمساعدة البلدان في تنويع تجارتها وتوسيعها. توّصلت السياسات التجارية التي تنتهجها البلدان الغنية ممارسة التمييز الشديد ضدّ صادرات البلدان النامية. ويبلغ متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها منظمة التعاون والإئماء الاقتصاديّ على البضائع المصنّعة المستوردة من البلدان النامية أكثر من أربعة أضعاف تلك المفروضة على البضائع المصنّعة في البلدان المستوردة من بلدان أخرى في المنظمة. كما أنّ الإعانات المالية الزراعية في البلدان الغنية تفضي إلى منافسة غير عادلة. فقد حسّن المزارعون في بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وتوغو إنتاجيتهم وحقّقوا تكاليف إنتاج تقلّ عن تلك المحقّقة لدى منافسيهم في البلدان الغنية، لكنهم لا يستطيعون المنافسة إلا بشقّ النفس. فالإعانات المالية الزراعية في البلدان الغنية يزيد مجموعها على 300 بليون دولار في العام - أي خمسة أضعاف مساعدات الإنماء الرسمية.

تحسين الوصول إلى التقدم التقني العالمي. لقد أدت الفُتوحات التقنانية خلال العقود الأخيرة إلى إحداث زيادة رائعة في إمكانات الابتكار التقني لتحسين حياة البشر، ولدى البلدان الغنية وفرة من المجال للمساعدة في توجيه قوة التقدم التقني كي تعمل من أجل الفقراء. كما يمكنها المساعدة في عكس اتجاه الإهمال لاحتياجات الفقراء من خلال الاستثمارات، ذلك أن عشرة بالمئة فقط من الإنفاق على البحث والتطوير في المجال الطبيّ موجّهة إلى أمراض أفقر تسعين بالمئة من شعوب العالم. وتستطيع

تواصل السياسات التجارية التي تنتهجها البلدان الغنية ممارسة التمييز الشديد ضدّ صادرات البلدان النامية

• الاتّفاق على ما تستطيع البلدان المُفتقرة إلى القدرة الصناعيّة الكافية عملهُ لحماية الصّحة العامّة، بموجب اتّفاقية «تربّس».

مثلاً يستطيع الناس مراقبة الأفعال التي تقوم بها حكوماتهم لتنفيذ تعهّداتها، كذلك ينبغي على البلدان الغنيّة مراقبة تقدّمها في تنفيذ التزاماتها. وينبغي عليها إعداد تقارير عن التقدّم المتحقّق. مما يساهم في استراتيجيّة عالمية شاملة لتخفيض الفقر. تُشرع أولويّاتها في مسار العمل.

* * *

تعرض أهداف التنمية للألفية تحديات مُرهبة أمام العالم. وما لم يحدث تحسّن جذريّ، فإن بلدانا كثيرة

ستخطئ المراميّ المستهدّفة. ويواجه مواطنوها الأشدّ فقراً والأكثر عُرضة للتأدّي عواقب كارثيّة. مع ذلك، توجد أمام العالم اليوم فرصة لم يسبق لها مثيل لتنفيذ التعهّد بالقضاء على الفقر. فلأول مرّة، هناك إجماع حقيقيّ بين البلدان الغنيّة والفقيرة على أنّ الفقر هو مشكلة العالم؛ وأن على العالم مجتمعاً محاربتَه. وكما يشرح هذا التقرير، فإنّ الكثير من الحلول للجوع والمرض والفاقة والافتقار إلى التعليم معروفة جيّداً. وما تدعو إليه الحاجة هو تزويد الجهود المبذولة بالموارد على نحو ملائم، وتوزيع الخدمات بشكل أكثر عدالة وفعاليّة. ولن يتحقّق أيّ من ذلك ما لم يتحمّل كلّ بلد، غنياً كان أم فقيراً، مسؤوليَّاته أمام آلاف الملايين من الفقراء في كل أنحاء العالم.